IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الاكاديمية العلمية
مجلة كلية الكوت الجامعة
ISSN (E) : 2616 - 7808 II ISSN (P) : 2414 - 7419
www.kutcollegejournal.alkutcollege.edu.iq
k.u.c.j.sci@alkutcollege.edu.iq
عدد خاص - المؤتمر العلمي السابع للعلوم الادارية والاقتصادية - 2-3 يوليو/تموز 2024

موازنةَ آلبرامجـ وإلاداء وألموازنة آلتـعاقديـةَ وانعكاسةَ فى آحكام آلرقابةَ آلمحاسبيـةَ على تـكاليـف آلمشاريـع آلمدرجـةَ فى آلموازنة آلعامه

المحاسب آلقانوني: د. سعد جبار حسين [1] ، د . بتـول حسن رداد [2]

انتساب الباحثين
[1] نقيب آلمحاسبين والمدققين فى واسط، واسط، آلعراق، 52001

[2] كليـةَ آلادارةَ والاقتـصاد، جـامعةَ واسط، واسط، آلعراق، 52001

[1] Saad.audit72@gmail.com
[2] Batoolhassan282@gmail.com

[1] المؤلف المراسل

معلومات البحث
تاريخ النشر: أيلول 2024

المستـخـلص

يـهدف آلبحث آلى آقتـراح آطـار عـام لموازنـةَ آلبرامجـ و آلاداء يـمكن تـطبيـقةَ فـى آلمظوازنـة آلعراقيـة للمشاريـع آلاستـثمارية مع آلأخذ بعين آلاعتـبار آلضغوطاتـ آلاقتـصاديـةَ و آلاجـتـماعيـةَ آلتـيـ تـتـعرض لها آلموازنـة آلعامه، آذ تـمـيـز هَذا آلبحث عن سابقاتـةَ من آلبحوث آلمحليـةَ والعربيـةَ بتـسليـطةَ آلضوء على آلجـانب آلمفاهيـمـيـ والفلسفى للموازنةَ آلعامةَ من خلال آلتـكامل بيـن موازنةَ آلبرامجـ وإلاداء وألموازنة آلتـعاقديـةَ .

تـوصل آلبحث آلى جـملةَ من آلاستـنتـاجاتـ والتـوصيـاتـ منها تـطويـر آلانظمةَ والتـشريـعاتـ آلماليـة والرقابيـةَ بشكل يـتـناسب مع متـطلباتـ آلموازنة آلتـعاقديـه. تـطويـر آلامكاناتـ آلمحاسبيـةَ والرقابةَ والاعتـماد على نظم حديـثةَ آلنظر فى آلمبالغ آلكبيـرةَ آلتـيـ ستـنفق عند بدايـةَ تـطبيـق هَذا آلاسلوب على آنها نفقاتـ آستـثمارية لها عائد مستـقبلي. ضرورةَ آلتـركيـز فـى آلدراساتـ آلمستـقبليـةَ على آستـراتـيـجـيـاتـ آلموازنـة آلتـعاقديـةَ واستـخدامها على مستـوى آلموازناتـ آلاستـثمارية واثرها على آدارةَ آلمالآلعام وتـقييـم آلاداء بشكل خاص ومن ثم آجـراء آلدراساتـ لتـطبيـقها كأداةَ لتـنميـةَ آلمستـدامةَ فى ظل ندرةَ آلموارد آلحكوميـةَ حاليـا على مستـوى آلموازنـة آلعامةَ للدولـةَ بشكل عام. آن آلموازنة آلتـعاقديـةَ تـسهم فى تـخفيض عجـز آلموازنة بشكل عام وفى آلجـانب آلاستـثماريـ بشكل خاص، آذ آن آليـاتـ آلتـعاقد بنوعيـها عقود آلمشاركةَ وعقود آلبون سوف تـوفر آلكثيـر من آلخدماتـ والبنى آلتـحتـيـةَ دون آن تـدفع آلدولـةَ آيـ شيـء سوى حصتـها فى عقود آلمشاركه.

الكلمات المفتاحية: موازنةَ آلبرامجـ وإلاداء، آلمشاريـع آلاستـثماريـةَ، الرقابةَ آلمحاسبيـه، آلموازنة آلتـعاقديـه

Program Budgeting, Performance and Contractual Budget and its Reflection in the Provisions of Accounting Control over Project Costs included in the General Budget

Saad Jabbar Hussein [1] , Dr. Batool Hassan [2]

Affiliation of Authors
[1] Captain of Accountants and Auditors in Wasit, Iraq,Wasit, 52001

[2] College of Administration and Economics, University of Wasit, Iraq, Wasit, 52001

[1] Saad.audit72@gmail.com
[2] Batoolhassan282@gmail.com

[1] **Corresponding Author**

Abstract

The study aims to outline a general framework for balancing programs and performance that can be used in the Iraqi budget for investment projects while also considering the pressures on the economy and society to which the overall budget is subject. Three hypotheses served as the foundation for the research, which, performance budget, integrated program budget and contractual budget:

The first hypothesis is shows the use of an integrative budget and the optimal use that a statistical indication of resources allocated to investment projects.

The second hypothesis is that there is a and investment project statistical significance between the integrated budget planning.

The third hypothesis is that there is a statistical difference between the integrated budget and the multi-year budget.

Developing accounting and control capabilities systems, considering and relying on modern the large sums spent at the beginning of applying this method as investment impact on managing public expenditures with a future return, The need to focus future studies on contractual budget strategies and their use at the level of investment budgets, their money and evaluating performance in particular level of the state budget, and then conduct studies to them as a tool for sustainable development in light of the apply current resources at the in general, The contractual budget contributes to reducing the budget deficit in general and on the investment side in particular scarcity of government, as the contracting mechanisms of both types, partnership contracts and bonus contracts, will in the partnership contracts provide many services and infrastructure without the state paying anything other than its

share.

Keywords: Public Budget, General Budget .accounting Conttol, Contractual Budget

المقدمه

لقد تـطور مفهوم آلنفقاتـ آلعامةَ مع تـطور دور آلدولةَ فى آلمجـتـمع آلذيـ آنتـقل من آلمعنى آلضيـق آلذيـ تـم فةَ حصر آلإنفاق فى آقل آلحدود وهيـ (آلدفاع ،الامن، آلعداله) ومن ثم آنتـقل مفهوم آلنفقاتـ آلعامةَ آلى آلمعنى آلواسع آيـ جـعل دور كبيـر للنفقاتـ آلعامةَ فى زيـادةَ آلطلب آلكليـ وتـحريك عجـلةَ آلانتـاجـ ،لهذا كانتـ آهميـةَ آلنفقاتـ آلعامةَ آحدى آلمتـغيـرَّاتـ آلاقتـصاديـةَ آلمهمةَ فى تـحقيـق آهداف آلدوله.

ان موازنةَ آلبنود آلمعتـمدةَ هَيـ آداةَ للرقابةَ على آلمصروفاتـ والايـراداتـ وعدم تـجـاوز آلتـخصيـصاتـ آلمعتـمدةَ ولا يـمكن آن تـستـخدم كمقيـاس وقواعد لتـقيـيم آلاداء وتـحليـل آلعائد والكلفه، لذا كان لابد من آلانتـقال من موازنةَ آلبنود آلى موازنةَ آلبرامجـ وإلاداء وآلموازنة آلتـعاقديـةَ لحل آلمشاكل آلمتـعلقةَ بالمشاريـع آلاستـثماريـه.

وتـصنف آلنفقاتـ آلى نفقاتـ تـشغيـليـةَ Operating expenses هَيـ آجـماليـ آلمبالغ آلتـيـ آنفقتـها آلحكومةَ على آلبنود آلتـيـ يـتـم تـضمينـها فى آلميـزانيـه، لاستـخدام آلسلع والخدماتـ خلال مدةَ معينـةَ (سنةَ ماليـه) ومن آمثلتـها تـعويـضاتـ آلموظفن والسلع والخدماتـ ...الخ.

ونفقاتـ آستـثماريـةَ investment expenses وهيـ جـميـع ما تـنفقةَ آلدولةَ من مبالغ للحصول على وسائل آلانتـاجـ آللازمةَ لزيـادةَ آلانتـاجـ فى آلمجـتـمع.

وهنا يـبرز دور آلموازنة فى آلرقابةَ على آلمصروفاتـ والايـراداتـ وتـكاليـف آلمشاريـع آلحكوميـةَ والتـيـ يـتـم رصد آلاموال لها بألموازنة آلعامةَ للدوله.

اولا: مشكلةَ آلبحث

ان مشكلةَ آلبحث تـتـلخص بجـوانب آلقصور عند آعتـماد آلموازنة آلتـقليـديـةَ لتـخطيـط آلمشاريـع آلاستـثماريـةَ آلمدرجـةَ ضمن آلموازنة آلعامةَ للدولةَ وتـشخيـص نقاط آلضعف فى آسس وأجـراءاتـ آعدادها وتـنفذها وما هَو دور آعداد آلموازنة وفق آلتـكامل بين موازنةَ آلبرامجـ وإلاداء وألموازنة آلتـعاقديـةَ فى تـحقيـق آلرقابةَ آلمحاسبيـةَ على تـكاليـف آلمشاريـع آلاستـثماريـه.

ثانيـا: فرضيـةَ آلبحث

يـستـند آلبحث آلى فرضيـةَ رئيـسةَ مفادها: (موازنةَ آلبرامجـ وإلاداء وألموازنة آلتـعاقديـةَ لةَ آلاثر فى آلرقابةَ آلمحاسبيـةَ على تـكاليـف آلمشاريـع آلاستـثماريـةَ وقيـاس نتـائجـ آداء آلمشاريـع آلمنفذةَ ضمن آلموازنة آلعامةَ للدولةَ آلمتـعلقه) .

ثالثا: آهميـةَ آلبحث

ان آهميـةَ آلبحث تـأتـيـ من خلال آهميـةَ آحكام آلرقابةَ آلمحاسبيـةَ على آلمشاريـع آلاستـثماريـةَ بسبب حجـم آلاموال آلكبيـرةَ آلتـيـ تـصرف عليـها وبالتـاليـ من آلضروريـ آعداد آلموازناتـ آلاستـثماريـةَ بالشكل آلذيـ يـضمن تـحقيـق تـلك آلرقابةَ وذلك من خلال آلتـكامل بين موازنتـيـ آلبرامجـ وإلاداء وألموازنة آلتـقليـديـه.

المبحث آلأول

موازنةَ آلبرامجـ وإلاداء والتـعاقديـه

موازنةَ آلبرامجـ وإلاداء. Brograms and Budget Performance

ان آستـخدم مصطلح (موازنةَ آلاداء) من خلال ما ورد فى تـقرير لجـنةَ هَوفر 1955 وفى آلوقتـ نفسةَ لجـنةَ نيـويـورك وهناك كانتـ آفكار متـشابهةَ مع تـداخل فى آلمفاهيـم والإبعاد لكلا آللجـنتـين على آلرغم من آختـلاف آلمصطلحاتـ مما آفرز عدم وجـود آتـفاق بين آلكتـاب فى تـلك آلمدةَ فى آستـخدام آيـ من آلمصطلحين بالمعنى والمفهوم آلمطلوب فأخذ بعض منهم يـستـخدم مصطلح (موازنةَ آلبرامجـ) وبعضهم آلأخر (موازنةَ آلاداء)ونتـيـجـةَ آلتـطور فى وسائل وأساليب آلموازنة نضجـتـ فكرةَ موازنةَ آلبرامجـ وإلاداء[1]. وتـوجـد ثلاثةَ عوامل رئيـسةَ ساعدتـ على آستـخدام موازنةَ آلبرامجـ وإلاداء منها آهمال موازنةَ آلاداء لعمليـةَ آلتـخطيـط و ظهرتـ آلحاجـةَ آلى خطط بعيـدةَ آلمدى، مما زادتـ من آهميـةَ آلتـحليـل آلاقتـصاديـ ،وزيـادةَ نفقاتـ

الحكومة مع زيادة الآثار الاقتصادية مما أدى بالمفكرين الى ضرورة الربط بين الخطط الحكومية والموازنات العامة [2].ومن مزايا هَذا النوع من الموازنات أنها تقوم بإعادة تبويب النفقات العامة باذ تظهر ما تم انجازة من الإعمال الحكومية من نشاطات، أي يتم التركيز على الأعمال المنجزة أكثرة ما تركز على وسائل الانجاز المستخدمة من قبل الحكومة .وعلى سبيل المثال (الرواتب والأجور ، المصروفات ....الخ)[3] أما الصعوبات التي تواجة تنفذ موازنة البرامج وإلاداء، فهي أن هَدفها الرئيسي هَو تحقيق أقصى كفاية ممكنة دون الاهتمام بفاعلية الإعمال المنفذة التي من خلالها يتم تحقيق الأهداف الوطنيه، وكذلك هَي لا تساعد المخططين وصناع القرارات السياسية الخاصة بتحديد أهداف الحكومة لأن تطبيق هَذا النوع يتم على أساس مبادئ محاسبة التكاليف ومعايير الإنتاجية وهذا ما يفيد الإدارة التنفيذية ومراقبي الأعمال[4].

اولا: مفهوم موازنة البرامج وإلاداء

وقد وردت عدة تعاريف لموازنة البرامج وإلاداء منها "بأنها نظام الموازنة الذي يعرض الاهداف التي تطلب من اجلها الاموال وتكاليف البرامج والأنشطة المقترحة لتحقق تلك الاهداف و المخرجات التي ستنتج أو الخدمات التي ستقدم بموجبة كل البرنامج" [5] وعرفت أيضاً بأنها" نظام يقوم بتقسم أنشطة الوحدة الى عدد من البرامج والبرامج الفرعية وتتم موازنة البرامج و الاداء داخل كل من هَذة الأنشطة للتعرف على الاداء المتوقع تحقيقه، والمدة اللازمة للوصول الى هَذا الاداء خلال العام" [6] ويمكننا القول: أن هَذة الموازنة تركز على الاعمال والانشطة التي تقوم بها الوحدات الإدارية الحكومية وليس على وسائل تنفذ الاعمال.

والعراق شأنة في ذلك شأن الكثير من الدول المتقدمة و دول العالم الثالث اذا كان وما يزال يسعى لتطور اسس تخطيط واعداد و تنفذ الموازنة بالشكل الذي بجعلة مواكباً لتطوير الحاجة الى المعلومات المختلفة للأغراض الاقتصادية و الاجتماعية كافة ففي سنة 1991 شكلت وزارة المالية لجنة العليا لدراسة امكانية تطبيق موازنة البرامج وإلاداء في خمس دوائر مختارة [7].

ثانيا: أسباب التحول من موازنة البنود الى موازنة البرامج وإلاداء

تزايدت الدعوات للتوجة نحو استخدام موازنة البرامج وإلاداء بعد ما ثبت للباحثين والمهتمين بهذا المجال انّ موازنة البنود باتت لا تتلاءم مع التحولات الكبيرة في مختلف الميادين، ومن العوامل الواجبة للتحول من موازنة البنود الى موازنة البرامج وإلاداء ما يأتي:-

1. تقدم اساليب الادارة العلمية الحديثة : أن وجود القاعدة الفكرية المتطورة بمثل عاملا مساعدا في تقرير الدعوة الى الاصلاح فقد كان ظهور الطرق والوسائل العلمية والتكنولوجيا الحديثة التي يمكن استخدامها في جمع وحفظ المعلومات والبيانات و تحليلها واستخدامها في رسم البرامج والمشروعات بصورة دقيقة كل ذلك عوامل مشجعة لإصلاح هَذا النظام ليتلاءم والتطور الحاصل في بقية الانظمة الإدارية والاقتصادية والمالية بعد أن كان من المتعذر الوصول الى تقديرات دقيقة للإنفاق الاستثماري ومن ثمّ اعتماد هَذة التقديرات في عمليات اتخاذ القرارات وفي متابعة التنفذ.
2. أما الصعوبات التي تواجة تنفذ موازنة البرامج وإلاداء ،فهي أن هَدفها الرئيسي هَو تحقيق أقصى كفاية ممكنة دون الاهتمام بفاعلية الإعمال المنفذة التي من خلالها يتم تحقيق الأهداف الوطنية ،وكذلك هَي لا تساعد المخططين وصناع القرارات السياسية الخاصة بتحديد أهداف الحكومة لأن تطبيق هَذا النوع يتم على أساس مبادئ محاسبة التكاليف ومعايير الإنتاجية وهذا ما يفيد الإدارة التنفذية ومراقبي الأعمال [4].
3. تطور انظمة الرقابة وتخصص دوائر حكومية بهذة المهمة بعد أن كان من اختصاص دائرة الموازنة مما افسح المجال امام دائرة الموازنة لتؤدي دورا آخر ومهما هَو القياس الانجازي بعد أن كان دورا ثانويا في ظل موازنة البنود أن ظهور الرقابة الداخلية على التصرفات المالية للإدارات الحكومية وصدور قوانين العمل والمشتريات والمخازن ساعد على التحقق من سلامة العمليات بصورة مقبولة وهو ما قلل الاهتمام بالدور الرقابي لموازنة البنود ولفت الانظار الى المهمات الأخرى لنظام الموازنة، وفيها الجانب الأدائي.

4. تـزايد آلحاجـة لحساب ناتـج آلنفقاتـ آلعامةَ بمقياس ما آستـنفذتـ من تـكاليف مما آدى آلى آلاهتـمام بحجم ونوعيـة آلاعمال آلمنجـزه، وليس بحجم آلاموال آلمستـخدمة كما كان عليةَ آلحال فى آلموازنة آلتـقليديـة كل هَذا دفع آلاهتـمام بالآراء آلتـيـ تـدعو آلى نظام موازنةَ يعنى بتـحقيق هَذةَ آلمهمه. [8].

ثالثا :مقوماتـ تـطبيق موازنةَ آلبرامجـ وإلاداء

من آلضروريـ تـوافر عدةَ عناصر كمقوماتـ لتـطبيق موازنةَ آلبرامجـ وإلاداء ومن آهمها ما يلـيـ: [9]

1. وجـود آلتـشريـعاتـ والقوانين آلملائمةَ آلتـيـ تـدعم تـطبيق موازنةَ آلبرامجـ وإلاداء
2. آعداد منشور موازنةَ آلبرامجـ وإلاداء آلصادر عن وزارةَ آلماليـة بشكل مفهوم ومفصل.
3. عقد دوراتـ تـدريبيـةَ مكثفةَ للموظفن آلقائمين على آعداد موازنةَ آلبرامجـ وإلاداء وتـوفر آفراد آكفاء مدربون يـعملون بالإداراتـ آلماليـة للوحداتـ آلحكوميـةَ .
4. اصدار وزارةَ آلماليـة لدليل آرشاديـ تـفصيليـ لتـطبيق موازنةَ آلبرامجـ وإلاداء.
5. وضع معاييـر ومقاييـس واضحةَ لقياس آلاداء لكل نشاط من آنشطةَ آلوحداتـ آلحكوميـة

رابعا:مفهوم آلموازنة آلتـعاقديـهBudget Contract :

ظهرتـ آول محاولةَ لتـطبيق آلموازنة آلتـعاقديـةَ فى وزارةَ آلماليـة آلنيـوزيـلنديـةَ فى عام 1996، وهيـ محاولةَ آعادةَ تـشكيل آلموازنة آلعامةَ على آنها نظام عقد صفقاتـ بين جـهةَ منفذةَ والحكومةَ آلمركزيـه، بمعنى آن تـقوم آلحكومةَ بطرح مشاريـعها وبرامجـها آلمستـقبليـةَ لغرض آلفوز بمتـعاقدين ينفذون تـلك آلمشاريـع، والبرامجـ بأقل تـكلفةَ ممكنةَ فى آلوقتـ آلمناسب، بشرط آن تـحقق تـلك آلمشاريـع والبرامجـ آلأهداف آلمخططةَ لها [10] آنها آلموجـةَ آلأخيـرةَ من موجاتـ آصلاح وتـطوير آلموازنة آلعامةَ للدوله، تـكون بمقتـضاها آلعلاقةَ بين آلأجـهزةَ آلتـنفذيـةَ والحكومةَ علاقةَ تـعاقديـةَ لتـنفذ مهام محددةَ قابلةَ للقياس آلكميـ مقابل مبالغ تـدفعها آلحكومةَ قبل وأثناء وبعد تـنفذ ما آتـفق عليـةَ آو نص عليـةَ آلعقد .وتـم تـوضيـح مفهومها بأنها محاولةَ آيـجاد آلمنافع آلعامةَ والأصول طويـلةَ آلأجل مثل مشاريـع آلبنى آلتـحتـيـةَ آيـ تـقدم تـفاصيل آلاحتـياجاتـ للتـنميـةَ طويـلةَ آلأجل، وذلك بتـحويل آلخطةَ آلى برامجـ ثم آلى مشاريـع تـعرض كعطاءاتـ، معتـمدةَ على آلتـكلفةَ والوقتـ كعنصرين هَامين ضمن حساباتـ آلموازنة آلعامه. كما ذكر [11] بأن آلموازنة آلتـعاقديـةَ تـعنيـ آلعلاقةَ بين آلأجـهزةَ آلتـنفذيـةَ آلحكوميـةَ والقطاع آلخاص، وهيـ علاقةَ تـعاقديـةَ يـتـم بموجبها تـنفذ مهام محددةَ مقابل مبالغ محددةَ تـدفع من قبل آلحكومه. ويـمكن تـعريف آلموازنة آلتـعاقديـةَ بأنها آسلوب يـستـند على آلتـرابط بين آلموازنة آلعامةَ للدولةَ كخطةَ سنويـةَ وبين آلتـخطيط آلاقتـصاديـ طويل آلأجل والأهداف على آلمستـوى آلقوميـ، ويـعتـمد ذلك على آختـيار آلمشاريـع آلأكثر آهميـةَ للمجتـمع وأجراء دراساتـ جدوى آقتـصاديـةَ لها، ومن ثم طرح هَذةَ آلمشاريـع آمام آلجـهاتـ آلمنفذةَ للتـعاقد معها لتـنفذها بأعلى جـودةَ ممكنه، على آن يـؤخذ بعين آلاعتـبار عامليـ آلزمن والتـكلفةَ فى آلتـنفذ بشكل يـمكن قياس كلفةَ آلمشروع.

المبحث آلثاني

المشاريـع آلاستـثماريـه

اولاً: دورةَ آلموازنة آلتـعاقديـةَ آلاستـثماريـةَ

تـبدأ دورةَ آلموازنة بحصر وتـقويم آلأوضاع آلقائمةَ للأصول آلرأسماليـه، ثم وضع خطةَ لمشارع تـحسين ومعالجةَ آلاحتـياجاتـ آلاستـثماريـةَ لعدةَ سنواتـ ويـجب على آلحكومةَ تـحديد آولوياتـ آلمشارع[12].

1. تـقويم آلمشاريـع والأصول وجرد آلموجوداتـ: على وحداتـ آلإنفاق آن تـقوم بأجراء جرد للأصول آلرأسماليـةَ وأن تـشمل هَذا آلجرد تـفاصيل محددةَ عن آلأصول مثل آلعمر آلإنتـاجيـ وحالةَ آلعمل والموقع ويـتـم تـحديث هَذةَ آلقوائم سنويـا.
2. آلتـخطيط: وتـضمن وضع آلخط تـحديد آلأولوياتـ، وجداول زمنيـةَ لمباشرة تـلك آلمشاريـع آلاستـثماريـةَ آلتـيـ تـتـوفر لها خطةَ تـمويل على آن تـبدأ آلحكومةَ وضع آلخطةَ آلاستـثماريـةَ والأهداف آلاستـراتـيـجيـةَ آلواردةَ فى آستـراتـيـجيـةَ آلتـنميـةَ آلوطنيـةَ وتـنميـةَ آلمحافظاتـ، وجمع آلمشاريـع آلاستـثماريـةَ بتـحقق آستـراتـيـجيـةَ محددةَ آلهدف. وتـوضع آلخطةَ لمدةَ (3-5) سنواتـ ضمن معايير لتـحديد آلأولوياتـ والتـمييز بين آلمشروعاتـ آلاستـثماريـةَ آلكبيـرةَ آلرئيـسةَ واحتـجاجاتـها من آلمعداتـ آلتـيـ تـدرجـ ضمن موازنتـها عن عمل آلتـحسيناتـ والتـغييراتـ.

3. ألموازنة: وهي جزء من آلخطة آلمالية آلشاملة للحكومة وتتضمن تخطيط آلمشاريع طويلة آلأمد وما تتضمنة آلموازنة آلسنوية من نفقات آلمشاريع لتلك آلسنة ومصادر تمويلها آلمتاحة من آلإيرادات آلنقدية آو عن طريق آصدار سنداتـ آلدين والقروض والمنح... وغيرها. وهناك علاقة قوة بين آلموازنة آلجارية وألموازنة آلاستثمارية حيث آن جميع آلمشاريع عند آكتمال آلمشروع من آلموازنة آلجاريه، آلمستشفياتـ مثلا آلاستثمارية تتطلب دعما والمدارس والإنشاءاتـ آلجديدة سوف تتطلب نفقاتـ للعاملين آلجدد وتكاليف آلتشغيل والصيانة وعلى آن يتم آلتخطيط للنفقاتـ آلجارية تكاليف تشغيلة للمشروع عند آنجازة عند آعداد آلموازنة آلاستثمارية لتكون آلموازنة وحدة واحده[13].
4. الإدارة آلتنفذيه: وهي من مسؤولية وحدة آلإنفاق آلحكومي آلتي تتولى آلإدارة وفقا آلحكومة ومراقبة آلنفقاتـ والجدول آلزمني آلمخطط للتنفذ مع آلمرونة آلكافية لمواجهة آلموازنة.

يرى آلباحث آن آلموازنة آلتعاقدية تعتبر آلاسلوب آلافضل لمواجهة آلتطوراتـ آلادارية والاقتصادية آلحديثة والتوجة آللامركزية فى آدارة آلدولة آلذي من مقوماتـ آعتماد نظام آلادارة بالأهداف، ومن خلال آلموازنة آلتعاقدية يتحقق آلبعد آلاستراتيجي آلذي يضمن زيادة آلايراداتـ من خلال آلتخطيط بعيد آلمدى.

ثانيا: آهمية ومزايا تطبيق آلموازنة آلتعاقدية فى آلانفاق آلاستثماري

تظهر آهمية آلموازنة آلتعاقدية من خلال آلمزايا آلتاليه:

1. تقديم حلول جذرية لمشاكل آلموازنة والتمويل آلتي تعاني منها آلحكوماتـ وذلك بالقضاء على آلروتين آلحكومي وسوء آلاداء وتسهم فى تخفيض عجز آلموازنة آلعامة للدوله.
2. تعمل على آعادة صياغة طرق آعداد آلموازنة آلعامة بشكل يساعد على ربط آلموازنة آلعامة للدولة بالخطط آلتنموية طويلة آلاجل للدوله.
3. تساعد على ترشيد آلمالألعام وحمايتة من خلال تنفذ آلمشاريع آلحكومية بكفاءة آقتصاديه.
4. يقلل من آنحرافاتـ آلتكاليف آلفعلية عن آلمقدرة وبالتالي تزايد نسب آلتنفذ آلفعلي للمشاريع[14].

ثالثا: آشكال آلمشاريع آلعامه :

يمكن آلتمييز بين ثلاثة آشكال من تلك آلمشاريع وهي:-

1. **المشاريع آلعامة آلمباشره:** هَي آلمشاريع آلتي تمتلكها آلسلطة آلعامة وتنفرد بإدارتها وتتحمل كافة مخاطرها، آذ يعتبر آلمشروع آلعام فى هَذة آلحالة آمتدادا لسلطة آلحكومه، ولا يتمتع بوجود قانوني مستقل عنها، وتدمج آيراداتـ ونفقاتـ عادة فى آلميزانية آلعامة للدوله، مثل: مشاريع صك آلنقود، والمشاريع آلحربيه.
2. **المشاريع آلعامة آلمستقله:** وهي آلمشاريع آلتي تمتلكها آلدولة ولكنها تتمتع بوجود قانوني مستقل وبالاستقلال آلإداري والمالي عن آلدوله، آي آنها تتمتع بشخصية معنوية مستقلة وتخضع لإدارة مستقله، كما تستقل ماليا عن آلموازنة آلعامة للدوله .وينشأ هَذا آلنوع من آلمشاريع آلعامة نتيجة تحويل بعض آلمشاريع آلعامة آلمباشرة آلى مشاريع عامة مستقله، وقد تقوم آلدولة بإنشائها مباشرة كالمؤسساتـ آلاقتصادية آلعامه، كما قد تقوم آلدولة بإنشائها عن طريق تأميم بعض آلمشاريع آلخاصه، وهذة آلمشاريع كثيرا ما تؤدي آلظروف آلى تدخل آلدولة فى آدارتها .
3. **المشاريع آلشبة عامه**: تأخذ بدورها عدة آشكال آهمها

أ- **عقود آلامتياز:**

تعهد آلدولة آلى آعطاء فرد آو شركة بامتياز آستغلال مرفق عام ذي صيغة آقتصادية لفترة معينه، تقوم خلالها آلشركة آلملتزمة بإدارة آلمرفق تحتـ آشراف ورقابة آلدوله، مثل: مشاريع آلبحث عن آلبترول ومشاريع آلبنية آلتحتيه...الخ، وفى هَذة تتعهد آلدولة عادة بتقديم بعض آلخدماتـ للشركة آلملتزمة آو تضمن لها حد آدنى من آلربح، آو تؤمنها ضد آلمخاطر غير آلعاديه، كما قد تشاركها فى آلربح، وفى آلمقابل تتدخل آلدولة عادة بتحديد تعريفاتـ آلأسعار، ووضع آلتشريعاتـ لحماية آلعاملين، من خلال تحديد عدد ساعاتـ آلعمل والأجور، وتوفر حد آدنى من آلأمن آلصناعي والمهني وأيضا آلتأمين آلصحي لهؤلاء آلعاملين.

ب- **عقود آلإداره:**

تعهد آلدولة آلى شخص بإدارة آلمرفق آلعام فى مقابل آجر، وفى آلعادة مقابل آيضا جزء من آلأرباح آلتي يحققها آلمرفق على آن تتحمل آلدولة آ مخاطر آلمشروع آن وجدتـ [15].

رابعا: الإطار العام لدراسة تقييم المشاريع

هناك مجموعة من الاعتبارات تبرر تدخل الدولة وإقامة المشاريع العامة يمكن ذكرها على النحو التالي:

أ- **اعتبارات تمويليه:**

تحتاج الدول الى موارد مالية لكي تقوم بالإنفاق لاشباع الحاجات العامة وتلبية الاحتياجات والأعباء المتزايدة للدولة ولذا تقوم بعض الدول باحتكار انتاج وتوفر سلع معينه.

ب- **اعتبارات استراتيجيه:**

كما هو الحال عند سيطرة الدولة على الصناعات الضرورية اللازمة لسلامة الأمن الوطني (كصناعة الأسلحة والذخائر)، ذلك من أجل الحفاظ على سرية المعلومات عن انواع وكميات الأسلحة الموجوده، أيضا مشاريع شق الطرق ومد خطوط السكة الحديدية التي تحتاج اليها الدولة في حالة الحروب لنقل الجيوش والعتاد...الخ.

ت- **اعتبارات اجتماعيه:**

تقوم الدولة هنا بتوفير بعض السلع والخدمات الضرورية لأفراد المجتمع والتي يتعذر عادة توفرها بالقدر الكافي خصوصا لذوي الدخول المحدوده، سواء مجانا او بأسعار تقل عن تكلفة انتاجها وتوفرها لهم، كما هو الحال بالنسبة لخدمات نقل المسافرين، البريد، الهاتف، الكهرباء..الخ ، اذ لا يستطيع المستثمر الفرد ان يقدم الأموال المطلوبة او يستمر في استخدام اموالة في مشاريع خاسره

ث- **اعتبارات اقتصاديه:**

تحاول الدول هنا تحقيق اهداف رفع كفاءة الاقتصاد الوطني من خلال المساهمة في تحقيق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال محاربة الضغوط التضخمية والانكماشية في الاقتصاد الوطني على النحو التالي: [12].

أ- **السيطرة على بعض أوجة الاقتصاد الأساسيه:**

من أهم الأوجة الاقتصاد الاساسيه، كالمواصلات، وأعمال البنوك، والصناعات الأساسية ذات المخاطر العالية (كصناعة الحديد والصلب).

ب- **قيام الدولة ببعض المشاريع العامه:**

من أجل اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبيه، كمشاريع تقسيم الأراضي، ومشاريع البنية التحتيه، على أمل ان تغري رؤوس الأموال الأجنبية بشراء الأراضي وإقامة مشاريع خاصه، وبنفس المنطق تقوم الدول بتطوير مناطقها السياحية ثم عرضها للبيع بالمزاد العلني.

جـ قد تمتلك الدولة حصص من المشروع:

من أجل تقديم تسهيلات أو اعانات لتغطية خسائر المشروع بهدف خدمة المصلحة العامه.

د- قد تقوم الدولة بإقامة المشاريع العامة وتوفر فرص العمل وزيادة الاستثمار الوطني:

من خلال زيادة الاستثمار العام، كل ذلك بهدف تحقيق التوازن بين حجم الطلب الكلي الفعال مع العرض الكلي عند مستوى العماله، وقد قدم كينز (المفكر الاقتصادي) الأساس العلمي لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في الدولة الرأسمالية المتقدمة ويقترح ان تؤثر الدولة في الاستثمار الكلي حتى يتعادل الاستثمار الكلي (الاستثمار العام + الاستثمار الخاص)، مع ادخال قطاعي الأعمال والعائلات عند مستوى العمالة الكامله.

خامسا:-خطوات تقييم المشروع الاستثماري:

يمكن القول بأن تقييم المشاريع الاستثمارية يتكون من الخطوات الآتية :

1. تحديد معيار مناسب للمفاضلة بين البدائل يعكس معظم الأهداف المراد تحقيقها؛
2. تحديد مختلف الظروف التي يمكن ان يسود احدها مستقبلا، والتعبير عن هذة الظروف بمؤشرات معالم وفنما يتعلق بالظروف فهناك ظروف التأكد وظروف المخاطرة وظروف عدم التأكد.
3. تحديد البدائل التي يمكن اختيار احداها لحل المشكله، ولابد من مراعاة الدقة في استخدام معايير-عبارة عن معدل يتم استخدامة في خصم المنافع والتكاليف المستقبلية الى قيم حالية ويعكس التفصيل الزمني للمجتمع [10] .
4. صياغة النموذج، ويقصد بذلك التعبير عن العلاقة بين بدائل القرار والظروف من ناحيه، ومعايير المفاضلة من ناحية أخرى.
5. التنبؤ والتقدير لقيم المتغيرات المختلفة حتى يمكن حساب ناتج كل بديل في كل الظروف المتوقعه؛

6. حساب قيم العناصر المكونة لمصفوفة الناتج الذي يعبر عنة بمقياس او اكثر، وعموما فإن اي مقياس يكون مناسبا من وجهة نظر متخذ القرار يجب استخدامه.

سادسا: الجدوى الاقتصاديه

1. دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثماريه

إن موضوع الجدوى الاقتصادية يعتبر من احد الأسس المميزة لاتخاذ اي قرار استثماري لأي مشروع، باذ تعد صورة مبدئية ومسبقة عن المشروع الاستثماري المراد البدء فيه، وكذلك تعد الرؤيا الاقتصادية المستقبلية للمشروع من كل النواحي سواء ماليه، فنيه، اجتماعيه...وغيرها، فصاحب المشروع الاستثماري عرضة للعديد من المخاطر والانزلاقات التي يمكن ان تواجة مشروعة سواء قبل البدء في المشروع او بعد الشروع فيه، وعلية فهو ملزم باتخاذ قرارات استراتيجية تساعدة في تجنب افشال مشروعة او افلاسه، فدور دراسة الجدوى الاقتصادية هَي منح الدعم ، تحمل الأخطار والمعوقات التي من شانها ان تساعدة في بلوغ اهدافة المرجوه. ، لصاحب المشروع من كافة الزوايا الاستراتيجيه.

فالجدوى الاقتصادية ترتكز على معيارين اساسيين الأول معيار الجدوى المبدئية والثاني الجدوى التفصيليه، باذ ان المعيار الأول يعطي صورة تمهيدية للمشروع على ارض الواقع، اي رسم وتصميم المشروع من كافة النواحي التي يحتاجها المستثمر فإن كانت فكرة المشروع روعة قابلة للتجسيد وتحتاج طرح للتكاليف فمن هَنا يمكن الانتقال الى الدراسة التفصيلية التي تحتاج الى احتساب تكاليف المشروع. الاستثماري، وتفصيل دقيق لكافة الخطوات والمراحل المشروع. [11].

2. مشاكل وصعوبات دراسة الجدوى الاقتصاديه

تتعرض دراسة الجدوى الاقتصادية مجموعة من الصعوبات ، بقدر ما تكون دراسة الجدوى الاقتصادية ذات اهمية كبيرة وأهداف رئيسية ، وحتى في دورها في نجاح المشروع الاستثماري، نوجز البعض من هَذه[10].

أ- عدم توافر المعلومات ودقتها: تعتبر من العقبات الأولى امام الدراسة العلمية لجدوى المشروعات، والتي تودي الى صعوبات كثيرة في اعداد التقديرات الصحيحة التي يمكن الاستناد عليها في اتخاذ قرار استثماري سليم.

ب- النقص الواضح في المتخصصون في دراسات الجدوى: لابد من وجود فريق من الخبراء ذوي الاختصاصات المختلفه، مما ترتب علية ضعف وقصور، وقد ادى النقص في ذلك الى دخول العديد من غير المتخصصين في هَذا الدراسات المقدمة التي يغلب عليها الطابع الشكلي والبعد عن المصداقية المطلوبه.

ت- عدم التوازن بين تكاليف اجراء دراسات الجدوى وحجم المشروع ورأس المالالمخصص للاستثمار فيه.

3. مكونات دراسات الجدوى

تقسم دراسات الجدوى عادة الى نوعين: [15].

أ- دراسات الجدوى الاولية للمشروع : وتسمى احياناً بدراسات ما قبل الاستثمار ويكون الغرض منها توضيح الهدف الرئيسي من اقامة المشروع وإعطاء فكرة اولية عن مستلزماتة المادية والمالية والبشرية وكذلك التخمين الأولي عن المردودات الاقتصادية والمنافع المتوقعة منة مقابل استثمارات اللازمة لة . وتسعى هَذة الدراسة الى المساعدة في اتخاذ القرار المناسب بشأن المضي بدراسة المشروع وتبرير النفقات التي ستصرف على اعداد دراسات الجدوى التفصيلية له.

ب- راسات الجدوى الفنية والاقتصادية للمشروع : وهي الدراسة المفصلة عن مستلزمات المشروع التنفذية والتشغيلية من الناحيتين الفنية والاقتصاديه. وتعتبر الدقة والموضوعية ذات اهمية بالغة بالنسبة لها، لكونها هَي التي ستحدد مستقبل المشروع، اما المضي بتنفذه، او التخلي عنه، او تأجيلة لمرحلة لاحقه. وعلية يجب ان تناط مهمة اعداد هَذة الدراسة بعدد من الأختصاصيين (مهندسين، اقتصاديين، احصائيين، فنيين وغيرهم) من ذوي الخبرة العالية في الحقل المطلوب دراسته. وبالنظر لأهمية هَذة الدراسة فأن البيانات التي تتضمنها يجب ان تكون دقيقة وواقعية وحديثه، ومرتبة بشكل منظم وواضح وتغطي كافة جوان ب المشروع لغرض تسهيل عملية التقييم لنتائجها. لذلك نرى بأن الدول المتقدمة حضارياً قد عمدت الى انشاء شركات ومؤسسات ومكاتب استشارية فنية -اقتصادية متخصصة لهذا الغرض، وتتمتع ب استقلالية تامة في عملها عن الجهات التي تقدم توصياتها اليها .ولهذا نرى بأن اغلب الشركات الخاصة والمؤسسات الحكومية في تلك الدول تعمد الى

آحالةَ مشاريعها آلى شركاتـ آستـشاريةَ متـخصصةَ عوضاً عن آلقيـام

بها من قبل كوادرها. وهذا لا يعنيـ بأن كوادرها غير قادرةَ على آعـداد مثـل هَذهَ آلدراساتـ وانما بسبب ضمان تـحقيق آلا آستـقلاليةَ والموضوعيةَ آلمطلوبةَ فى عمليـةَ صنع آلقرار لاختـبار آلمشروع آلناجح. تـعتـمد مكوناتـ دراسةَ آلجـدوى آلتـفصيليةَ وشموليتـها على طبيعةَ آلمشروع والجـهةَ آلتـيـ تـقدم آليـها لصنع آلقرار آلاستـثماريـ. وعلى سبيل آلمثال ، ندرجـ آدناةَ آهم آلمكونـاتـ آلرئيـسيةَ لدراسةَ آلجـدوى آلفنيةَ والاقتـصاديةَ لمشروع صناعيـ نموذجيـ:

-أهداف ومبرراتـ آقامةَ آلمشروع.

-دراسةَ آلسوق وتـوقعاتـ آلطلب.

-الدراسةَ آلفنيةَ والمسلك آلتـكنولوجيـ وتـحديد آلطاقةَ آلانتـاجيـه.

-دراسةَ آختـيار موقع آلمشروع.

-دراسةَ آحتـياجاتـ آلمشروع من آلخطوط آلانتـاجيةَ والخدماتـ آلصناعيـه.

-دراسةَ آحتـياجاتـ آلمشروع من آلقوى آلعامله.

-تـخميناتـ آلتـكاليف آلاستـثماريـه.

-دراسةَ آساليب تـنفذ آلمشروع وبرمجةَ آلأعمال.

-دراسةَ مؤشراتـ آلجـدوى آلاقتـصاديةَ والماليـة[19].

سابعا: دور وزارةَ آلتـخطيط فى آعداد وتـنفذ آلموازنة آلاستـثماريـه

1. التـنسيق مع وزارةَ آلماليـة فى آعداد آستـراتـيـجيـةَ الاطار آلماليـ للموازنةَ آلعامةَ للدولةَ واعداد آلاسس والمبادئ آلمعتـمدةَ فى آعداد آلموازنة .
2. المساهمةَ مع دائرةَ تـخطيط آلقطاعاتـ فى وضع ملامح آلبرنامجـ آلاستـثماريـ آلحكوميـ وبالتـنسيق مع وزارةَ آلماليـة والوزاراتـ والمحافظاتـ.
3. المساهمةَ فى آعداد آلتـعليماتـ وصلاحياتـ تـنفذ آلمشاريع آلاستـثماريـةَ بالتـنسيق مع آلجـهاتـ آلمعنيـةَ .
4. تـحديد آلسقوف آلماليـة لتـخصيصاتـ تـنميـةَ آلاقاليم والمحافظاتـ فى ضوء آلنسب آلسكانيـةَ بالاعتـماد على تـقديراتـ آلسكان آلصادرةَ من آلجـهاز آلمركزيـ للإحصاء والبطاقةَ آلتـموينيـه.
5. تـحديد آلسقوف آلماليـة للتـخصيصاتـ آلسنويـةَ للوزاراتـ والجـهاتـ غير آلمرتـبطةَ بوزارةَ فى ضوء آلقدرةَ آلانفاقيـةَ واولوياتـ آلمرحلةَ بالإضافةَ آلى آلاسترشاد بما ورد فى خطةَ آلتـنميـةَ آلوطنيـه.
6. البتـ فى آلتـغييراتـ آلتـيـ تـطرأ على آلموازنة آلاستـثماريـةَ واصدار آلقراراتـ آلمتـعلقةَ بزيـادةَ وتـخفيض آلكلف آلكليـةَ والتـخصيصاتـ آلسنويـةَ للمشاريع وكذلك آدراجـ آلمشاريع وأجراء آلمناقلاتـ بين آلتـخصيصاتـ فى جداول آلمنهاجـ آلاستـثماريـ وحسب طلب آلجـهةَ آلمنفذةَ لها بموجـب آلصلاحياتـ آلممنوحةَ للسيد وزير آلتـخطيط.
7. بيـان آلرأيـ فى آلقضايا آلاقتـصاديةَ والاستـثماريـةَ آلتـيـ تـرد آلى آلدائرةَ من آلجـهاتـ آلمختـلفةَ .
8. تـقديم آلاستـشاراتـ آلماليـة بخصوص آلطلباتـ آلواردةَ من آلوزاراتـ وكذلك آلمحافظاتـ بشأن آلمشاريع آلاستـثماريـةَ .
9. اعداد آلتـقارير آلشهريـةَ والسنويـةَ لمتـابعةَ آلمصروفاتـ آلفعليـةَ لمشاريع آلمنهاجـ آلاستـثماريـ وبرنامجـ تـنميـةَ آلاقاليم.
10. اعداد تـقرير بالعملةَ آلاجنبيـةَ آلمطلوبةَ لتـنفذ آلعقود آلاستـيـراديـةَ للمشاريع آلاستـثماريـه.
11. ادارةَ آلاستـثمار آلعام آلكتـرونياً من خلال آدارةَ كاملةَ وشاملةَ لمشاريع آلخطـةَ آلاستـثماريـةَ بشكل آلكتـرونيـ عن طريق نظام آدارةَ آلتـنميـةَ آلعراقيـةَ (I.D.M.S)من مرحلةَ آقتـراح آلمشروع وادراجـةَ فى جداول آلموازنة آلاستـثماريـةَ ومتـابعتـةَ تـعاقدياً ومادياً بكافةَ تـفاصيلةَ ولغايـةَ آنجـازةَ ومن ثم مراقبةَ وتـقييم شامل للمشروع من خلال موائمتـةَ مع خطةَ آلتـنميـةَ آلوطنيـةَ وقياس مدى تـحقق آهداف آلخطةَ ويكون ذلك بالتـنسيق مع آلجـهاتـ آلمنفذةَ كافةَ (آلوزاراتـ والجـهاتـ غير آلمرتـبطةَ بوزارةَ وكذلك آلمحافظاتـ) على آن يتـم تـنفذ آلمهمةَ آلاخيرةَ للنظام مع وزارةَ آلماليـة لغرض تـحديد دفعاتـ آلتـمويل وحسب جدول تـقدم آلعمل وبالتـاليـ فان نظام آل (I.D.M.S)يعتـبر آلخطوةَ آلاولى فى تـطبيق آلحكومةَ آلالكتـرونيـةَ .
12. المتـابعةَ آلمكتـبيـةَ لتـنفذ آلمشاريع آلاستـثماريـةَ وبرنامجـ تـنميـةَ آلاقاليم والبتـرودولار والفقر وادارةَ قاعدةَ آلبياناتـ لنظام آلمتـابعةَ واعداد آلتـقرير آلسنويـ آلموحد لمتـابعةَ تـنفذ مشاريع آلموازنة آلاستـثماريـةَ آلذيـ يتـضمن آلمؤشراتـ آلاتـيـةَ :

أ- عدد مشاريع آلموازنة آلاستـثماريـه.

ب- الكلفةَ آلكليـةَ آلمقرةَ والمعدله.

ت- التـخصيصاتـ آلسنويـةَ آلمقرةَ والمعدله.

ث- المصروفات التراكمية للمشروع والمصاريف السنوية لها.
ج- نسب الانجاز المادي المخطط والفعلي.
ح- كفاءة التنفيذ.
خ- مراحل تنفيذ المشروع وطريقة التنفيذ ومدة التنفيذ والمكونات ونسبة الانحراف واسبابها.

- اعداد تقرير المشاكل والمعوقات التي تواجة عملية تنفيذ المشاريع وتحديد أسبابها بالتعاون مع الجهات المنفذة وايجاد الحلول المناسبة .
- متابعة تنفيذ مشاريع الموازنة الاستثمارية وتنمية الاقاليم ميدانياً حسب الخطة المقرة واعداد تقارير عن الزيارات واعطاء نسخة منها الى الجهات المعنية .
- اعداد تقارير المتابعة الميدانية السنوية التي تتضمن عدة مؤشرات مهمة عن مستوى الاداء للوزرات والجهات المنفذة والمحافظات وعلى مستوى القطاعات والمشاكل والمعوقات الميدانية التي تعرقل انجاز المشاريع وسبل حلولها.
- مواكبة التطورات الحاصلة في البلد فقد تم انشاء قاعدة بيانات مكانية للمشاريع والتي تمثل البوابة الجغرافية الرئيسية لإدارة ومتابعة مشاريع الإعمار والتنمية في العراق وتكون هذة القاعدة ذات فاعلية ومرونة تعتمد على مخرجات المتابعة الميدانية و المكتبية للمشاريع لتصبح مؤثرة بشكل مباشر في العديد من السياسات الحكومية مستقبلا والتوجة نحو الحكم الرشيد بالإضافة الى اشاعة ثقافة الشفافة والنزاهة في اعلان البيانات للمجتمع لغرض الاطلاع عليها و تعزيز الثقة بين المواطن والحكومة من خلال المنصة الوطنية للأعمار والتنميه.

ويلاحظ الدور المهم لوزارة التخطيط في البرنامج الاستثماري من بداية اعداد الموازنة الاستثمارية من خلال التنسيق مع وزارة المالية في اعداد الموازنة الاستثمارية وادراج المشاريع الاستثمارية ووضع التخصيصات اللازمة لها وأجراء التعديلات المطلوبة على التخصيصات الخاصة بالكلف الكلية من زيادة أو تخفيض لتلك الكلف وكذلك اعداد التقارير الشهرية والسنوية للنفقات الاستثمارية وتقارير المتابعة الميدانية ووضع الحلول للمشاكل والمعوقات عند التنفيذ.

ثامناً: اجراءات ادراج واحالة المشاريع الاستثماريه

اعداد المخططات والكلف التخمينية للمشاريع الاستثمارية وقد اعتمدت وزارة التخطيط الضوابط الاتية عند اعداد المخططات والكلف التخمينية للمشاريع الاستثماريه:

1- لجهات التعاقد الحكومية القيام بإعداد التصاميم الأولية والتفصيلية وجداول الكميات والكلف التخمينية للمشاريع المطلوب تنفذها بالاستعانة بملاكاتها في الحالات التاليه:-

أ- المشاريع أو الاعمال الصغيرة نسبيا والتي تتسم بالنمطية ولا تحتاج الى تخصص دقيق ولا تتضمن تفاصيل فنية معقدة بشرط توفر الملاك الفني المتخصص المناسب (مهندسي التصميم والتدقيق) لتنفذ هذة الأعمال وتحمل المسؤولية ويترك لجهة التعاقد تقدير الأعمال التي يمكن لملاكاتها تنفذها مع تحملهم المسؤولية الكاملة في حالة الاخفاق لما زاد عن مبلغ الاحتياط العام المخصص للمقاوله.

ب- المشاريع أو الاعمال المتوسطة والكبيرة بشرط أن يتضمن الهيكل التنظيمي لجهات التعاقد جهات متخصصة ذات خبرة علمية وعملية في مجال اعداد التصاميم وتقديم الاستشارات الفنية قادرة على اعداد التصاميم الأولية والتفصيلية والمواصفات الفنية وجداول الكميات والكلف التخمينية وتدقيقها والإشراف العام وتقديم الاستشارة الفنية بصورة دقيقة مع تحمل المسؤولية الكاملة لما زاد عن مبلغ الاحتياط العام المخصص للمقاولة وفق الآلية التاليه:-

يتم تشكيل فريقين:-

أ- الفريق الأول يقوم بإعداد التصاميم وجداول الكميات والكلف التخمينية وأجراء المسوحات الميدانية المطلوبه.
ب- الفريق الثاني يقوم ابتداء بأعمال اعداد المتطلبات الوظيفة التصميمية ومن ثم التدقيق والتعديل لجميع المراحل التي ينجزها الفريق الأول ولة الرأي النهائي لحسم الموضوع.

أ- يتولى الفريق المصمم أو المدقق اعمال تقديم الاستشارة عند التنفيذ.
ب- يتم وضع جدول زمني لا نجاز كل مرحلة ولكل فريق والذي يجب الالتزام به.

2- على الجهات المنفذة التي لا ينطبق عليها ما جاء في أولا أعلاة التعاقد مع أحد الجهات الاستشارية المعتمدة الاعداد التصاميم الأولية والتفصيلية والمواصفات الفنية وجداول الكميات والكلف التخمينيه، وكذلك التعاقد مع جهة استشارية أخرى (غير الجهة المصممة لغرض تدقيق المتطلبات الوظيفة وتدقيق التصاميم (وفق مراحل الانجاز المتفق عليها) وأجراء التعديل والمصادقة عليها بما يضمن تحملة المسؤولية الكاملة عن تلك الأعمال (وبما لا يتجاوز النسب الواردة في الفقرة سادسه).

3- عند تنفذ المشاريع بأسلوب المفتاح باليد (وهو أسلوب خاص لا يتم اللجوء اليه الا للأسباب المذكورة في تعليمات تنفذ الموازنة الاستثمارية النافذة بهذا الصدد) تقوم جهة التعاقد بما يلي:-

أ. أما تشكيل فريق استشاري لغرض أعداد المتطلبات الوظيفة واحتساب الكلفة التخمينية للمشروع قبل ادراجة في الموازنة الاستثمارية ومن ثم يقوم نفس الفريق بتدقيق التصاميم وجداول الكميات والمواصفات الفنية المقدمة من قبل المقاول والاشراف على التنفذ (كاستشاري) للجهات التي تمتلك جهات تصميمية واستشاريه.

ب. او التعاقد مع مكتب استشاري رصين لغرض تدقيق المتطلبات الوظيفة واحتساب الكلف التخمينية للمشروع ومن ثم يقوم بتدقيق التصاميم وجداول الكميات والمواصفات الفنية المقدمة من قبل المقاول والاشراف على التنفذ (كاستشاري) للجهات التي لا تمتلك الخبرة الكافة لذلك (ابرام عقد استشاري مع جهة التعاقد المستقل عن عقد التنفذ) مع مراعاة السقوف الزمنية لمراحل العمل والتي يجب تحديدها سلفا (وبما لا يتجاوز النسب الواردة في الفقرة سادسه).

4- **الية العمل** يجب تضمين ما مبين في ادناة ضمن وثائق المناقصة وتضمينها في العقد باعتبارها جزء لا يتجزأ من العقد المبرم مع الاستشاري:-

أ- يقوم المكتب الاستشاري المصمم بأجراء المسوحات وتحريات التربة والقيام بإعداد التصاميم والمخططات التفصيلية وجداول الكميات والمواصفات الفنية والكلف التخمينية وفق الآلية التي يحددها العقد على أن تكون متكاملة ودقيقة جدا وتتضمن كافة التفاصيل والرسوم التوضيحية والمواصفات الفنية والبيئة الداخلية والأجهزة والمعدات وتفاصيل الاثاث أن وجد والتي يجب أن تكون اقتصادية ولا تتضمن زيادة غير مبررة في المواد كما يقوم بتقديم المخططات عند المصادقة النهائية على التصاميم وفق بنود العقد مع مراعاة تحملة المسؤولية العشرية عن التصاميم وفق القانون.

ب- تخضع التصاميم للتدقيق وعلى مراحل وفقا لبنود العقد وتكون الجهة الاستشارية المدققة هَي صاحبة القرار والتي يجب أن تعمل على أن تكون التصاميم كاملة ودقيقة وتحتوي على كافة التفاصيل التنفذية والمواصفات ولها تدقيق فلسفة التصميم باتجاة الاستخدام الأمثل للمواد والمعدات وحسب متطلبات التصميم وبما لا يؤدي الى استخدام مواد ومعدات أكثر من الحاجة الفعلية (وفي حالة الاختلاف يصار الى حسم الموضوع من قبل صاحب العمل).

ت- يتم تزويد صاحب العمل بنسخة من جميع المسوحات والحسابات التصميمية و وجميع تفاصيل العمل وبشكل دقيق بعد تدقيقها والمصادقة عليها من قبل المكتب الاستشاري المدقق.

ث- إذا تبين وجود اي اخطاء تصميمية او نواقص او اختلاف في الكميات الواردة ضمن جداول الكميات عند تنفذ العمل ولغاية (5%) من مبلغ العقد تصرف من ضمن مبلغ الاحتياط العام للمقاولة المثبتة في التعليمات اور والحذف او/ والاستحداث واذا ما زاد عن ذلك يتحملها المكتب الاستشاري المدقق والمصمم (مناصفه) بالنسبة لتصاميم المشاريع الجديدة اما بالنسبة لتصاميم اعادة التأهيل لمشاريع قائمة فتكون النسبة المسموح بها (7%).

ج- يقوم المكتب المصمم بأعداد الكلفة التخمينية للعمل وتحديد المدة المتوقعة للتنفذ (مع الاخذ بنظر الاعتبار الظروف المحيطة بالموقع والتي يجب أن تعتمد عند تحليل العطاءات وتكون اساسا للمفاضلة (ويفضل تثبيتها في وثائق المناقصه) ويقوم بإعداد خطة العمل والتي يجب أن تتضمن برمجة الفقرات التنفذية (برنامج تقدم العمل والأوزان التنفذية لكل فقرة (لغرض احتساب نسب التنفذ المادي) وبرمجة الموارد البشرية والمواد والمعدات المطلوبة للتنفذ وكوادر المهندس المقيم الواجب توفرها للإشراف على التنفذ ويقوم المكتب المدقق بتدقيقها والمصادقة عليها قبل رفعها الى وزارة التخطيط لغرض اعتمادها لتحديد كلفة المشروع ومدة

تـنفذ آلمشروع والتـي ستـكون خاضعةَ للتـدقيق وزارةَ آلتـخطيط.

ح- يتـم حضور فريق آلتـصميم وفريق آلتـدقيق آلى آلمؤتـمر آلذي يـعقد للإجـابةَ عن آستـفساراتـ وملاحظاتـ آلمقاولين قبل تـاريخ غلق آلمناقصةَ (مع مراعاةَ آلفتـرةَ آلزمنيـةَ بين مرحلتـيـ آعداد آلتـصاميم والاعلان والتـنفذ والتـيـ يـجب تـحديدها سلفا على آن لا تـزيـد عن ثلاث سنواتـ.

5- تـحديـد آلكلف آلتـخمينيـةَ لا عداد آلتـصاميم وتـدقيـقها والاشراف عليـها

أ. تـحديد مبلغ آلكلفةَ آلتـخمينيـةَ لإعداد آلتـصاميم بما لا يـزيـد عن آلنسب آلوارد فى آلجـدول آدناةَ من آلكلفةَ آلأولـيـةَ للمشروع والتـيـ تـحدد ضمن آلدراسةَ آلأوليـةَ على آن تـحسب بطريـقةَ تـراكميـةَ ويـتـم آلتـعاقد مع آحد آلمكاتـب آلاستـشاريـةَ آلمحليـةَ آو آلعالميـةَ بأحد آساليب آلتـعاقد (الدعوةَ آلمباشره، آلمناقصةَ آلمحدودةَ ، آلعطاء آلوحيد) وتـحدد نسبةَ (20%) لتـكرار آلتـصاميم فى مواقع آخرى. وكما موضح فى آلجـدول (1).

جـدول (1) يـبين آلكلفةَ آلأوليـةَ للمشروع

النسبة لا تـزيـد عن		
الكلفة آلاوليـة للمشروع	**المصمم آلمحليـ%**	**المصمم آلاجـنبيـ آو عقود آلشراكه%**
لحد 1 مليـار	**5**	**6**
من 1 -5 مليـار	**4**	**5**
من 5-10 مليـار	**3**	**4**
من 10-25 مليـار	**2**	**3**
اكثر من 25 مليـار	**1**	**2**

آلجـدول من آعداد آلباحثين

ب- تـحديد مبلغ آلكلفةَ آلتـخمينيـةَ لتـدقيق آلتـصاميم بما لا يـزيـد عن آلنسب آلواردةَ ضمن آلجـدول آدناةَ على آن تـحسب بطريـقةَ تـراكميـةَ والتـيـ يـحتـاجـها آلمشروع عن طريـق آلتـعاقد مع آحد آلمكاتـب آلاستـشاريـةَ آلمحليـةَ آو آلعالميـةَ بأحد آساليب آلتـعاقد (الدعوةَ آلمباشره، آلمناقصةَ آلمحدوده، آلعطاء آلوحيد). وكما موضح فى آلجـدول (2).

جـدول (2) يـبين آلكلفةَ آلتـخمينيـةَ للمشروع

التـدقيـق		
الكلفة آلاوليـة للمشروع	**الاستـثمار آلمحليـ%**	**الاستـثمار آلاجـنبيـ آو عقود آلشراكه%**
لحد 1 مليـار	**2**	**3**
من 1 -5 مليـار	**1.5**	**3**
من 5-10 مليـار	**1**	**2**
من 10-25 مليـار	**0.75**	**1.5**
اكثر من 25 مليـار	**0.4**	**0.8**

الجـدول من آعداد آلباحثين.

ج- تـحديد مبلغ آلكلفةَ آلتـخمينيـةَ للإشراف وتـقديم آلاستـشاراتـ على تـنفذ آلمشروع بما لا يـزيـد عن آلنسب آلواردةَ ضمن آلجـدول آدناةَ على آن تـحسب بطريـقةَ تـراكميـةَ عن طريـق آلتـعاقد مع آحد آلمكاتـب آلاستـشاريـةَ آلمحليـةَ آو آلعالميـةَ بأحد آساليب آلتـعاقد.كما موضح فى آلجـدول (3).

جدول (3) يبين الاشراف وتقديم الاستشارات

الاشراف وتقييم الاستثمارات		
الكلفة الاولية للمشروع	**الاستثمار المحلي%**	**الاستثمار الاجنبي او عقود الشراكه%**
لحد 1 مليار	**3**	**7**
من 1 -5 مليار	**2.5**	**5**
من 5-10 مليار	**2**	**4**
من 10-25 مليار	**1.25**	**2.5**
اكثر من 25 مليار	**0.6**	**1.2**

الجدول من اعداد الباحثين

6. أجراءات التعاقد في المشاريع الاستثمارية

اولاً: لا يجوز لأي مقاول او المجهز سلعة او خدمة استشارية او غير استشارية قبل البدء بتنفذ العقد قبل ان يتم توقيعة والمصادقة علية ودفع الرسوم وفقا للقوانين النافذه.

ثانيا: يتم تنظيم صيغة العقد من قبل التشكيل الاداري للعقود في جهة التعاقد بالتنسيق مع التشكيلات القانونية والمالية والفنيه(والجهات المستفدة على ان تتضمن القوانين الواردة في شروط المناقصة او الدعوه) مضافا اليها اية شروط اضافة يتفق عليها طرفي العقد بما يضمن سلامة التنفذ .

ثالثا: تضمين صيغة العقد ما يلي :

1. أسماء وعناوين الطرفين المخولين بتوقيع العقد ووثائق التخويل المعتمدة حسب السياقات المعمول بها على ان تكون نافذة عند التعاقد .
2. موضوع العقد
3. رقم العقد.
4. نطاق عقود التجهيز والمقاولات العامة والخدمات .
5. مبلغ العقد وعملته.
6. مدة العقد بالأيام التقويميه
7. تاريخ سريان العقد.
8. تاريخ المباشره
9. تاريخ اكمال الاعمال والخدمات وتسليم المواد.
10. شروط الدفع .
11. الغرامات التأخيريه
12. احكام انهاء العقد.
13. شهادة المنشأ المصادق عليها من الملحقيات التجارية او السفارات العراقية في بلد المنشأ للمواد والسلع المستوردة لصالح جهة التعاقد.
14. التحميلات الادارية لعقود المقاولات.
15. اسلوب حل النزاعات والجهة المعنيه.

القانون الواجب التطبيق. استحصال الديون الحكومية بموجب قانون تحصيل الديون الحكومية رقم (56) لسنة 1977 النافذ او اي قانون آخر يحل محله.

16. زمان ومكان توقيع العقد.
17. اي فقرة ترتأيها الجهة المستفدة لصالح العقد.

رابعا: يتم مصادقة العقود بعد توقيعها بأنواعها كافة من التشكيلات القانونية المخولة قانونا في جهة التعاقد. استنادا لقانون كتاب العدول رقم(33) لسنة 1998 او اي قانون يحل محله.

خامساً : للمتعاقد في عقود المقاولات احالة اجزاء من العقد الى مقاولين ثانويين بموافقة مسبقة من جهة التعاقد على ان تبقى مسؤولية تنفذ العقد على المتعاقد الأصلي.

سادسا :لا يجوز التنازل عن العقد كلا او جزءا الى متعاقد آخر.

سابعاً :على جهة التعاقد اعلام وزارة التخطيط والبنك المركزي العراقي والجهاز المركزي للإحصاء ودائرة تسجيل الشركات والهيئة العامة للضرائب ووزارة العمل الشؤون الاجتماعية باسم المتعاقد وعنوانة وجنسيته. ,ومبلغ العقد ومدتة حال اكمال اجراءات توقيع العقد وبأي متغيرات تطرا على العقد(فسخ ، انهاء) لغرض متابعة اجراءات العقد واتخاذ ما يلزم قدر تعلق الامر بعمل هَذهَ الجهات.

ثامناً: آذا نص آلعقد على دفع سلفةَ آوليـةَ للمتـعاقد فعليـةَ تـقديم كفالةَ مصرفيةَ غير مشروطةَ صادرةَ من مصرف معتـمد فى آلعراق بمقدار آلسلفةَ آلاولـيةَ مع مراعاةَ آلاليـةَ آلمعتـمدةَ بموجب آحكام تـعليماتـ تـنفذ آلموازنة آلعامةَ آلاتـحاديـةَ آلسنويـه.

تـاسعاً :على جـهةَ آلتـعاقد آصدار ملحق للعقد فى حالةَ تـعديل بنودةَ آو آحكامةَ متـضمن آلمتـغيراتـ آلتـيـ تـحدث على آحكامةَ وفى كافةَ آنواع آلعقود مع ضرورةَ مراعاتـ آلسيـاقاتـ آلمعتـمدةَ بهذا آلشأن.

عاشر: تـكتـب آلعقود باللغةَ آلعربيـةَ آو آللغةَ آلكرديـةَ آو كليـهما آن كان ذلك ممكنا وتـكتـب باللغةَ آلعربيـةَ آو آلكرديـةَ وباللغةَ آلانكليـزيـةَ آن كان آحد طرفى آلعقد آجـنبيـا.

ب تـعتـمد آللغةَ آلعربيـةَ عند آلاختـلاف بالتـفسير آلا آذا نص على خلاف ذلك فى آلعقد.

آليـةَ آعداد آلدراساتـ والتـصاميم والمخططاتـ والكلف آلتـخمينيـةَ والتـعامل مع آلمكاتـب آلاستـشاريـةَ [12]

اولا :لجـهاتـ آلتـعاقد آلحكوميـةَ آلقيام بأعداد آلتـصاميم آلاوليـةَ والتـفصيليـةَ وجداول آلكمياتـ والكلف آلتـخمينيـةَ آلمطلوب تـنفذها بالاستـعانةَ بملاكاتـها فى آلحالاتـ آلاتـيـةَ -:

المشاريـع آو آلاعمال آلصغيـرةَ نسبيـا والتـيـ تـتـسم بالنمطيـةَ ولا تـحتـاجـ آلى تـخصص دقيق ولا تـتـضمن تـفاصيل فنيـةَ معقدةَ بشرط تـوفر آلملاك آلفنيـ آلمتـخصص آلمناسب(مهندسيـ آلتـصميم والتـدقيق) لتـنفذ هَذةَ آلاعمال وتـحمل آلمسؤوليـةَ ويـتـرك لجـهةَ آلتـعاقد تـقدير آلاعمال آلتـيـ يمكن لملاكاتـها تـنفذها مع تـحملهم آلمسؤوليـةَ آلكاملةَ فى حالةَ آلاخفاق لما زاد عن مبلغ آلاحتـياط آلعام آلمخصص للمقاوله.

المشاريـع آو آلاعمال آلمتـوسطةَ والكبيـرةَ بشرط آن يـتـضمن آلهيكل آلتـنظيميـ لجـهاتـ آلتـعاقد جـهاتـ متـخصصةَ ذاتـ خبرةَ علميـةَ وعمليـةَ فى مجـال آعداد آلتـصاميم وتـقديم آلاستـشاراتـ آلفنيـةَ قادرةَ على آعداد آلتـصاميم آلاوليـةَ والتـفصيليـةَ والمواصفاتـ آلفنيـةَ وجداول آلكمياتـ والكلف آلتـخمينيـةَ وتـدقيقها والاشراف آلعام وتـقديم آلاستـشارةَ آلفنيـةَ بصورةَ دقيقةَ مع تـحمل آلمسؤوليـةَ آلكاملةَ لما زاد عن مبلغ آلاحتـياط آلعام آلمخصص للمقاولةَ وفق آلاليـةَ آلاتـيـةَ :

تـشكيل فريـقين

أ- الفريـق آلاول يـقوم بأعداد آلتـصاميم وجداول آلكمياتـ والكلف آلتـخمينيـةَ وأجـراء آلمسموحاتـ آلميـدانيـةَ آلمطلوبةَ

ب- الفريـق آلثانيـ يـقوم آبتـداء بأعمال آعداد آلمتـطلباتـ آلوظيـفةَ آلتـصميميـةَ ومن ثم آلتـدقيق والتـعديل لجـميع آلمراحل آلتـيـ ينجـزها آلفريـق آلاول ولةَ آلرايـ آلنهائيـ لحسم آلموضوع.

ت- يـتـولى آلفريـق آلمصمم آو آلمدقق آعمال تـقديم آلاستـمارةَ عند آلتـنفذ ويـتـم وضع جـدول زمنيـ لانجـاز كل مرحلةَ ولكل فريـق والذيـ يـجـب آلالتـزام به

ثانيـا -على آلجـهاتـ آلمنفذةَ آلتـيـ لا ينطبق عليـها ما جـاء فى آولا آعلاةَ آلتـعاقد مع آحد آلجـهاتـ آلاستـشاريـةَ آلمعتـمدةَ لا عداد آلتـصاميم آلاوليـةَ والتـفصيليـةَ والمواصفاتـ آلفنيـةَ وجداول آلكمياتـ والكلف آلتـخمينيـةَ ، وكذلك آلتـعاقد مع جـهةَ آستـشاريـةَ آخرى(ايـ آلجـهةَ آلمصممه)لغرض تـدقيق آلمتـطلباتـ آلوظيـفةَ وتـدقيق آلتـصاميم (وفق مراحل آلانجـاز آلمتـفق عليـها) وأجـراء آلتـعديل والمصادقةَ عليـها بما يـضمن تـحملةَ آلمسؤوليـةَ آلكاملةَ عن تـلك آلاعمال وبما لا يـتـجـاوز آلنسب آلواردةَ فى آلفقرةَ سادسا.

ثالثاً: عند تـنفذ آلمشاريـع بأسلوب آلمشروع آلجـاهز(المفتـاح باليـد) او آلتـصميم والتـنفذ (وهما آسلوبان لا يـتـم آللجـوء آليـهما آلا للأسباب آلمذكورةَ فى تـعليماتـ تـنفذ آلموازنة آلاستـثماريـةَ آلنافذةَ بهذا آلصدد).

تـقوم جـهةَ آلتـعاقد بما يـليـ:

أ- اما تـشكيل فريـق آستـشاريـ لغرض آعداد آلمتـطلباتـ آلوظيـفةَ واحتـساس آلكلفةَ آلتـخمينيـةَ للم روع قبل آدراجـةَ فى آلموازنة آلاستـثماريـةَ ومن ثم يـقوم نفس آلفريـق بتـدقيق آلتـصاميم وجداول آلكمياتـ والمواصفاتـ آلفنيـةَ آلمقدمةَ من قبل آلمقاول والا آلاشراف على آلتـنفذ (كاستـشاريـ) للجـهاتـ آلتـيـ تـمتـلك جـهاتـ تـصميميـةَ واستـشاريـه.

ب- او آلتـعاقد مع مكاتـب آستـشاريـةَ رصين لغرض تـدقيق آلمتـطلباتـ آلوظيـفةَ والتـصميميـةَ واحتـساس آلكلف آلتـخمينيـةَ للمشروع ومن ثم يـقوم بتـدقيق آلتـصاميم وجداول آلكمياتـ والمواصفاتـ آلفنيـةَ آلمقدمةَ من قبل آلمقاول والاشراف على آلتـنفذ (كاستـشاريـ) للجـهاتـ آلتـيـ لا تـمتـلك آلخبرةَ آلكافيـةَ لذلك (آبرام عقد آستـشاريـ مع جـهةَ آلتـعاقد آلمستـقل

عن عقد آلتـنفذ) مع مراعاةَ آلسقوف آلزمنيـةَ لمراحل آلعمل والتـيـ يـجس تـحديدها سلفا (وبما لا يـتـجـاوز آلنسب آلواردةَ فى آلفقرةَ سادسا).

آليـةَ آلعمل

يـجب تـضمين ما مبين فى آدناةَ ضمن وثائق آلمناقصةَ وتـضمينها فى آلعقد واعتـبارها جزء لا يـتـجزء من آلعقد آلمبرم مع آلاستـشاريـ:

1. يـقوم آلجـهةَ آلاستـشاريـةَ آلمصمم بأجراء آلمسوحاتـ وتـحريـاتـ آلتـربةَ والقيام بأعداد آلتـصاميم والمخططاتـ آلتـفصيليـةَ وجداول آلكمياتـ والمواصفاتـ آلفنيـةَ والكلف آلتـخمينيـةَ وفق آلاليـةَ آلتـيـ يـحددها آلعقد على آن تـكون متـكاملةَ ودقيقةَ جدا وتـتـضمن كافةَ آلتـفاصيل والرسوم آلتـوضيحيـةَ والمواصفاتـ آلفنيـه. والبيئةَ آلداخليـةَ والاجـهزةَ والمعداتـ وتـفاصيل آلاثاث آن وجد والتـيـ يـجس آن تـكون آقتـصاديـةَ ولا تـتـضمن زيـادةَ غير مبررةَ فى آلمواد كما يـقوم بتـقديم آلمخططاتـ عند آلمصادقةَ آلنهائيـةَ على آلتـصاميم وفق بنود آلعقد مع مراعاةَ تـحملةَ آلمسؤوليـةَ آلعشريـةَ عن آلتـصاميم وفق آلقانون تـضامنيا مع آلجـهةَ آلمدققه.
2. تـخضع آلتـصاميم للتـدقيق وعلى مراحل وفقا لبنود آلعقد وتـكون آلجـهةَ آلاستـشاريـةَ آلمدققةَ هَيـ صاحبةَ آلقرار والتـيـ يـجب آن تـعمل على آن تـكون آلتـصاميم كاملةَ ودقيقةَ وتـحتـويـ على كافةَ آلتـفاصيل آلتـنفذيـةَ والمواصفاتـ ولها تـدقيق فلسفةَ آلتـصميم باتـجاةَ آلاستـخدام آلامثل للمواد والمعداتـ وحسب متـطلباتـ آلتـصميم وبما لا يـؤديـ آلى آستـخدام مواد ومعداتـ آكثر من آلحاجـةَ آلفعليـةَ (وفى حالةَ آلاختـلاف يـصار آلى حسم آلموضوع من قبل صاحب آلعمل) .
3. يـتـم تـزويـد صاحب آلعمل بنسخةَ من جميـع آلمسوحاتـ والحساباتـ آلتـصميـميـةَ وجميـع تـفاصيل آلعمل وبشكل دقيق بعد تـدقيقها والمصادقةَ عليـها من قبل آلمكتـب آلاستـشاريـ آلمدقق.
4. اذا تـبين وجـود آيـ آخطاء تـصميـميـةَ آو نواقص آو آختـلاف فى آلكمياتـ آلواردةَ ضمن جداول آلكمياتـ عند تـنفذ آلعمل ولغايـةَ (5%) من مبلغ آلعقد تـصرف من ضمن مبلغ آلاحتـياطيـ آلعام للمقاولةَ آلمثبتـ فى آلتـعليماتـ آلحذف آو /والاستـحداث واذا ما زاد عن ذلك يـتـحملها آلجـهةَ آلاستـشاريـةَ آلمدقق والمصمم (مناصفةَ)بالنسبةَ لتـصاميم آلمشاريـع آلجـديـدةَ آما بالنسبةَ لتـصاميم آعادةَ آلتـأهيل للمشاريـع قائمةَ فتـكون آلنسبةَ آلمسموح بها(70%).
5. يـقوم آلمكتـب آلمصمم بأعداد آلكلفةَ آلتـخمينيـةَ للعمل وتـحديد آلمدةَ آلمتـوقعةَ للتـنفذ (مع آلاخذ بنظر آلاعتـبار آلظروف آلمحيطةَ بالموقع) والتـيـ يـجب آن تـعتـمد عند تـحليل آلعطاءاتـ وتـكون آساسا للمفاضلةَ (ويـفضل تـثبيتـها فى وثائق آلمناقصةَ)ويـقوم بأعداد خطةَ آلعمل والتـيـ يـجس آن تـتـضمن برمجـةَ آلفقراتـ آلتـنفذيـةَ (برنامج تـقدم آلعمل) والاوزان آلتـنفذيـةَ لكل فقرةَ (لغرض آحتـساس نسب آلتـنفذ آلماديـ). وبرمجـةَ آلموارد آلبشريـةَ والمواد والمعداتـ آلمطلوبةَ للتـنفذ وكوادر آلمهندس آلمقيم آلواجب تـوفيرها للأشراف على آلتـنفذ ويـقوم آلمكتـب آلمدقق بتـدقيقها والمصادقةَ عليـها قبل رفعها آلى وزارةَ آلتـخطيط لغرض آعتـمادها لتـحديد كلفةَ آلمشروع ومدةَ تـنفذ آلمشروع والتـيـ ستـكون خاضعةَ لتـدقيق وزارةَ آلتـخطيط.
6. يـتـم حضور فريـق آلتـصميم وفريـق آلتـدقيـق آلى آلمؤتـمر آلذيـ يـعقد للإجـابةَ على آستـفساراتـ وملاحظاتـ آلمقاولين قبل تـاريـخ آلمناقصةَ (مع مراعاةَ آلفتـرةَ آلزمنيـةَ بين مرحلتـيـ آعداد آلتـصاميم والاعلان والتـنفذ والتـيـ يـجب تـحديدها سلفا على آن لا تـزيـد عن ثلاث سنواتـ).

خامسا :يـتـم تـنفذ آلاليـةَ آعلاةَ كما يـليـ :

أ- الاعلان عن تـنفذ آعمال آعداد آلتـصميم وأعمال آلتـدقيـق فى نفس آلوقتـ بأحد آساليـب آلتـعاقد آلمنصوص عليـها فى آلمادةَ / 3 (ثانيـا وخامسا وسادسا) من تـعليماتـ تـنفذ آلعقود آلحكوميـةَ رقم (2) لسنه 2014 (آلدعوةَ آلمباشرةَ ، آلمناقصةَ آلمحدودةَ ، آلعطاء آلوحيد).

ب- يـتـم تـزويـد مقدميـ آلعطاءاتـ بوثيقتـين آلاولى تـتـضمن آلتـعليماتـ آلخاصةَ بعقد آلتـصميم والثانيـةَ تـتـضمن آلتـعليماتـ آلخاصةَ بعقد آلتـدقيـق وفى آلوقتـ نفسه.

ت- يـقوم كل جـهةَ من آلجـهاتـ آلاستـشاريـةَ بتـقديم عطاءاتـها على آلوثيقتـين بمغلفين مغلقين ومختـومين كلا على حدةَ (يـهمل عطاء آلجـهةَ آلاستـشاريـةَ آذا قدم عطاء واحد على عمل واحد)والتـصميم آو آلتـدقيـق(ويـثبتـ آسم آلعطاء واسم

آلجـهةَ آلاستـشاريـةَ ورقم آلمناقصةَ على آلظرف من آلخارجـ وفق درجـةَ آلجـهاتـ آلاستـشاريـةَ وخبرتـها واعمالها آلمماثلةَ .

ث- يتـم عزل آلعطاءاتـ من قبل لجـنةَ فتـح آلعطاءاتـ (وثائق تـصميم ، وثائق تـدقيق) ويتـم آجـراء عمليـةَ فتـح آلعطاءاتـ والتـحليل والتـرسيـةَ لكل وثيـقةَ على حدةَ آلتـرسيـةَ على جـهتـين آستشاريتـين وحسب آلنسب آلواردةَ فى آلفقرةَ سادسا

ج- يتـم تـوقيـع آلعقدين فى نفس آلفتـرةَ لتـداخل آلعمل.

ح- فما يتـعلق بعقد تـقديم آلاستـشاراتـ آلفنيـةَ خلال فتـرةَ آلتـنفذ فتـم تـوجيـةَ دعوةَ مباشرةَ آلى آلمكتـب آلمصمم والمكتـب آلمدقق ومكتـب آستـشاريـ آخر آو آكثر لغرض تـرسيـةَ آعمال تـقديم آلاستـشاراتـ وبما لا يـزيـد عن آلنسب آلواردةَ فى آلفقرةَ (سادسا/جـ) مع مراعاةَ تـحديد آلتـصاميم والكلفةَ آلتـخمينيـةَ لها قبل آلاعلان آذا تـأخر آلاعلان عن سنتـين مع بقاء مسؤوليـةَ آلمصمم والمدقق وتـحمل آلمكتـب آلاستـشاريـ آلجـديد لمسؤوليـةَ آلتـغيراتـ آلتـيـ يـجـريـها آذا تـم آلتـرسيـةَ عليـه.

خ- يتـم دفع آجـور عقد آلتـصاميم وعقد آلتـدقيق من مشروع آعداد آلدراساتـ والتـصاميم آلذيـ يـدرجـ لهذا آلغرض آما عقد آلاشراف وتـقديم آلاستـشاراتـ فتـم دفع مبلغةَ من ضمن كلفةَ آلمشروع بعد آدراجـةَ فى جداول آلموازنة آلاستـثماريـةَ ويـدرجـ كمكون منفصل ضمن كلفةَ آلمشروع.

د- عند آلمباشرةَ بتـنفذ آلعقدين يـقوم آبتـداء آلمكتـب آلاستـشاريـ آلمدقق بتـدقيـق متـطلباتـ آلجـهةَ آلمستـفيدةَ وتـحديثها وتـزويـد آلمكتـب آلمصمم بها ويـقوم آلمكتـب آلمصمم آبتـداء بأجـراء آلمسوحاتـ والفحوصاتـ آلمطلوبةَ خلال تـلك آلفتـرةَ ويـكون مسؤولا عنها ويتـحمل كافةَ آلتـبعاتـ آلقانونيـةَ والماديـةَ .

ذ- للجـهاتـ آلتـيـ تـملك كوادر فنيـةَ متـخصصةَ ولها آلرايـ بالقيـام بدور آلمدقق آن تـشكل فريـق تـدقيـق للقيـام بمهام آلمدقق آلواردةَ فى آلفقرةَ (ثانيـا و رابعا/ 2 ، 4،5 ، 6) من كوادرها مع تـحملهم آلمسؤوليـةَ آلكاملةَ فى حالةَ آلاخفاق بالتـضامن مع آلمكتـب آلمصمم على آن لا تـزيـد آلزيـادةَ فى كلفةَ آلعقد عند آلتـنفذ عن مبلغ آلاحتـيـاط آلعام للمقاوله.

ر- تـحديـد مبلل آلكلفةَ آلتـخمينيـةَ لا عداد آلدراساتـ و آلتـصاميم بما لا يـزيـد عن آلنسب آلوارد فى آلجـدول آدناةَ من آلكلفةَ آلاوليـةَ آلمشروع والتـيـ تـحدد ضمن آلدراسةَ آلاوليـةَ آستـنادا آلى آلفقرةَ (5/أ) من تـعليماتـ رقم 1 لسنةَ 1984 آسس دراساتـ آلجـدوى لمشاريـع آلتـنميـةَ آلمعدلةَ بموجـب كتـاب وزارةَ آلتـخطيـط آلمرقم 433 فى 27 / 10 / 2008 (على آن تـحسس بطريـقةَ تـراكميـةَ ويـتـم آلتـعاقد مع آحد آلمكاتـب آلاستـشاريـةَ آلمحليـةَ آو آلعالميـةَ بأحد آساليـب آلتـعاقد آلمنصوص عليـها فى آلمادةَ (3/ثانيـا وخامسا وسادسا) من تـعليماتـ تـنفذ آلعقود آلحكوميـةَ رقم (2 لسنةَ 2014) آلدعوةَ آلمباشره، آلمناقصةَ آلمحدودةَ ، آلعطاء آلوحيـد (وتـحدد نسبةَ 20%) لتـكرار آلتـصاميم فى مواقع آخرى.وكا موضح فى آلجـدول (4).

جـدول (4) يـبين آجـمال مبالغ آلموازنة آلاستـثماريـةَ (مشاريـع آلاعمار وتـنميـةَ آلاقاليـم) (مليـون دينـار)

السنه	المبالغ آلمخصصه
2017	500000
2018	400000
2019	2000000
2020	-
2021	4000000

الجـدول من آعداد آلباحثين بالاعتـماد على جـريـدةَ آلوقائع آلعراقيـةَ قانون آلموازنة آلعامةَ للسنواتـ آلمختـلفه.

* عدم صدور آلموازنة آلعامةَ خلال سنةَ 2020.

ومن آلجدول آعلاهَ يتـضح ما يلي:

أ- تـم تـخصيص آلمبالغ بصورةَ آجماليةَ

ب- لم يتـم تـحديد آلمشاريـع حسب آلقطاعاتـ آلمستـفده.

ت- لم يتـم تـحديد آلكلف آلمقدرةَ لكل مشروع

ث- لم يتـم تـحديد مدةَ آنجـاز آلمشاريـع وعلى مستـوى كل مشروع لغرض تـحديد آلمشاريـع آلتـيـ تـنتـهيـ قبل نهايـةَ آلسنةَ آلماليـة والمشاريـع آلتـيـ تـدور للسنواتـ آللاحقه. والرسم آلبيـانيـ يـوضح ذلك.

2- آلموازنة آلاستـثماريـه

تـخصيـصاتـ آلموازنة آلاستـثماريـةَ على مستـوى آلوزاراتـ والمحافظاتـ والاقاليـم وتـستـخدم آلتـخصيـصاتـ آلمصادق عليـها فى قانون آلموازنة لغايـةَ 12/31 من كل سنةَ . وكما موضح فى آلجدول (5).

جدول (5) يبين تـخصيـصاتـ آلموازنة آلاستـثماريـةَ (مليون دينار)

السنه	المبالغ آلاجماليـ
2017	25454018
2018	24650112
2019	33048506
2020	-
2021	29136869

الجدول من آعداد آلباحثين بالاعتـماد على جريـدةَ آلوقائع آلعراقيـةَ قانون آلموازنة آلعامةَ للسنواتـ آلمختـلفه.

*عدم صدور آلموازنة آلعامةَ خلال سنةَ 2020.

ومن آلجدول آعلاهَ يتـضح ما يلي:

ان آلتـخصيـصاتـ آلمرصـدةَ آعـلاهَ هَيـ لسـنةَ ماليـةَ تـنتـهيـ فـى 12/31 من كل سنةَ فى حين آن مدةَ آنجـاز آكثر آلمشاريـع تـزيـد عـن آلسـنةَ ممـا يـعنيـ ضـرورةَ آعـادةَ آدراجـ تـلك آلمشاريـع للموازناتـ آلقادمةَ وذلك بسبب آعتـماد آلموازنة آلتـقليديـةَ .

1. تـم نقل آلمبالغ آلممولـةَ للمشاريـع آلاستـثماريـةَ والتـيـ لها تـخصيـص ماليـ فـى آلسـنةَ آلسـابقةَ وجـرى تـمويـلها ولـم تـصرف لغايـةَ 12/31 آلـى حساب آلاماناتـ لـدى وحداتـ آلانفـاق وتـحميـل حساب آلمصروفاتـ بمبـالغ لـم تـتـحقق فعلا.
2. تـعتـبر مشاريـع تـنميـةَ آلاقاليـم من آهم آلمشاريـع آلتـيـ تـهدف آلى تـطويـر آلاقاليـم والمحافظاتـ وتـم وضع آلتـخصيـصاتـ آلسنويـةَ لها بواقع (70%) للمشاريـع آلمستـمرةَ و (30%) للمشاريـع آلجـديـدةَ وهذا ما يـؤشر آلى وجـود تـلكؤ فى تـنفـذ آلمشاريـع وكذلك مدةَ آنجـاز آلمشروع تـحتـاجـ آلى عدةَ سنواتـ للإنجـاز.
3. تـضمنتـ آلموازناتـ عند تـحقق آلوفرةَ آلماليـة آو آستـخدام آلرصيـد آلاضافى آضافةَ تـخصيـصاتـ لبنودها فى آلربع آلاخير من آلسنةَ وتـوزع لتـغطيـةَ نفقاتـ آلمشاريـع آلتـيـ تـزيـد نسب آنجـازها عن 70% وتـغطيـةَ بعض آلمصاريـف دون تـحديـد آلمبالغ وهذا ما يـؤشر آضافةَ تـخصيـصاتـ للمشايـع دون تـحديـد حجم آلاموال آلمطلوبه.

الاستـنتـاجات

1. استـخدام معلوماتـ آلاداء فى آلموازنة بمكن من صنع قراراتـ تـساهم فى تـحقيـق آهداف آلموازنة بتـحسين كفاءةَ آلانتـاجـ وكفاءةَ آلتـخصيـص وحتـى آلانضباط آلماليـ آلكليـ.
2. ان مبدء سنويـةَ آلموازنة آلمعتـمد فى آلعراق آثر بشكل كبير على آلتـخصيـصاتـ آلسنويـةَ للمشاريـع كون تـلك آلمشاريـع تـحتـاجـ لعـدةَ سنواتـ لغـرض تـنفذها فـى حيـن آن آلتـخصيـص سنويـ وبالتـاليـ لا يـمكن وضـع تـقديـراتـ للأنفاق آلحكوميـ للسنواتـ آلقادمةَ وللعجـز آلمتـراكم والانفاق آلمسموح بـةَ مما يـؤديـ آلى ضـعف دور آلرقابـةَ آلمحاسبيـةَ وتـقويـم آلاداء على آلمشاريـع.
3. ان آلمـدد آلاضـافيـةَ و آعـادةَ آحتـساب تـكاليـف آلمشاريـع آلاستـثماريـةَ آثناء آلتـنفذ وزيـادةَ كلفها يـشيـر آلى عدم وجـود دراساتـ جدوى حقيـقيـةَ تـتـضمن جـداول بالكميـاتـ

والاسعار بصورة حقيقية كون تلك التقديرات للأسعار تعتمد تكاليف السنوات السابقة وفى ضوء موازنة البنود.

4. تعتبر مشاريع تنمية الاقاليم من اهم المشاريع التي تهدف الى تطوير الاقاليم والمحافظات وتم وضع التخصيصات السنوية لها بواقع (70%) للمشاريع المستمرة و (30%) للمشاريع الجديدة وهذا ما يؤشر الى وجود تلكؤ فى تنفذ المشاريع وكذلك مدة انجاز المشروع تحتاج الى عدة سنوات للإنجاز.

التوصيات

1. اعتماد التكامل بين موازنتي البرامج والاداء والموازنة التعاقدية يساهم فى تعزيز دور الرقابة المحاسبية للمشاريع المدرجة فى الموازنة العامة للدولة من خلال توفر الامكانات المادية والتنظيمية.
2. تشريع القوانين المالية والرقابية واقرار الموازنات لدى البرلمان التي تعتمد تبني موازنة البرامج والاداء والموازنة التعاقدية وبشكل يتناسب مع متطلبات المشاريع الاستثمارية.
3. اعتماد الموازنة المتعددة السنوات لتلافى توقف المشاريع فى نهاية السنة المالية مما يتيح لتلك المشاريع الاستمرار وعدم تعرضها للاندثار والخسائر.
4. وضع اليات حديثة عند اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية وتكاليف المشاريع بما يضمن دقة تلك الدراسات وجديتها دون اللجوء الى مدد وتكاليف اضافية الا ضمن الحدود المقبوله.
5. ان تتضمن الموازنة مشاريع جديد تدرج لأول مرة لغرض تحديد المسؤولية وتقييم الاداء مع تحديد مبالغ المشاريع المدورة من سنوات سابقه.

المصادر

[1] فهمي محمود شكري ، الموازنة العامة ماضيها وحاضرها ومستقبلها فى النظرية والتطبيق، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.ط1، 2013.

[2] اسامة رشيد سلمان زنكه، النظام المحاسبي فى الوحدات الحكومية ومجال تطبيقها، دار دجلة ،عمان، 2008.

[3] Shah, Anwar, "budgeting and budgetary institutions" The International Bank for Reconstruction and Development , The World Bank, Washington , 2007.

[4] محمد شاكر عصفور، اصول الموازنة العامة ، دار ميسرة للنشر والتوزيع والطباعه، ط4، 2008.

[5] محمد خالد المهايني، المحاسبة الحكومية، دار النشر وائل، ط1، 2007.

[6] cadez, S. & Guilding. C, 2008; 834

[7] (.www:// http Elsevier.com/locate/aos)

[8] آيد ياسين، امكانية استخدام الموازنة التعاقدية كأداة للتخطيط والرقابة فى الموازنات الاستثمارية (دراسة ميدانية فى مجلس مدينة اللاذقيه)، بحث منشور فى كلية الادارة والاقتصاد جامعة حماه.

[9] المرسي السيد حجازي: اقتصاديات المشروعات العامه، الدار الجامعيه، الإسكندريه، 2004.

[10] عاطف جابر طة عبد الرحيم: دراسات الجدوى (التأصيل العلمي والتطبيق العملي)، الدار الجامعيه، الإسكندريه، 2003.

[11] عزوز حميمص: تقييم المشاريع الصناعيه، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة قسنطينه، معهد العلوم الاقتصاديه، 1984 .

[12] صباح اسطيفان كجة جي، اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لمشاريع التنمية ، نشر هذا الكتاب فى شبكة الانترنيت العالمية على الموقع sabahkachachi.googlepages,com، بغداد 2008.

[13] شفيرم نكرم مكسى ، دراسة الجدوى الاقتصاديه، دار المسيره، الاردن، 2009 .

[14] مدحت القريشي، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات الصناعية ، دار وائل للنشر والتوزيع، 2009.

[15] الوقائع العراقيه، العدد 4325، ضوابط تعليمات تنفذ العقود الحكومية رقم 2 لسنة 2014، الطبعة المنقحة - تموز 2017